

كحو مارى حىراق
داد كاي بالآي ئيتتياحدي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة جعفر ناصر حسين واكم طه محمد واكم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن ومحمد قاسم الجنابي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز / المستأنف : ١- (ح . ت . ب . أ) وكيلهما المحامي (م . م . أ) .
٢- (أ . ر . ف . أ)

المميز عليه / المستأنف عليه : ١- رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / اضافة لوظيفته .
٢- قرار الهيئة القضائية للانتخابات بالعدد ١/استئناف/٢٠١٧ في ٢٢/٦/٢٠١٧ .

جهة الطعن:

ادعى وكيل الطاعنين ان (الهيئة القضائية للانتخابات) اصدرت قرار بالعدد ١/استئناف/٢٠١٧ في ٢٢/٦/٢٠١٧ ، يقضي برد الطعن المقدم من قبل موكله حول اعتبار المكون التركماني (اقلية) وحيث ان القرار قد اضر بحقوق المميزين ولمخالفته للقانون لذا فقد بادر للطعن فيه تمييزاً وخلال المدة القانونية للأسباب التالية :

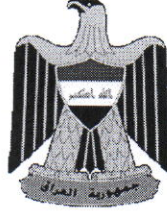
١- ان اعتبار المكون التركماني (اقلية) وهو ثالث شريحة في العراق ، اضافة الى ما نص عليه الدستور و بتسمية (مكون) وليس اقلية ، فإن ذلك يترتب أثراً على النتائج في التمثيل النسبي السكاني للمكون حيث ان الاقلية لها (كوتة) محددة بعدد معين من المقاعد وهذا يعني مصادرة ارادة الملايين من ابناء المكون التركماني ويخالف الدستور والقانون .

٢- ان قرار الحكم المطعون فيه عزا الاسباب التي وردت في الطعن المقدم من قبل المميزين الى وجود خشية من استغلال التسمية لأهداف سياسية ومستقبلية ، وان لجوء المميزين للطعن هو لتثبيت حقوق ، حيث ان القرار لم يحسم موضوع الوصف (التسمية) .

حيث ان نسبة حصولهم على المقاعد بعد ابقاء التسمية ستبقى قليلة .

٣- ان وصف الاقلية على المكون التركماني يعني تحديد حقوقها الدستورية خلاف للدستور والقانون .

٤- كان على المفوضية التحقق من وزارة التخطيط باعتبارها الجهة المسؤولة بالتعداد السكاني وعدم الركون الى من يقدم طلباً بتأسيس حزب ، ناهيك عن ان مجلس النواب صوت في عام ٢٠١٢



كحو مارى ميراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

بالأغلبية على اعتبار القومية الثالثة للمكون التركماني . وفي ضوء ما تقدم من اسباب فقد طلب الطاعنين نقض القرار المطعون فيه ، ووضع الطعن موضوع الطلب امام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣٠ للتدقيق والمداولة وتوصلت الى ما يأتي .
قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة في ٢٠١٧/١٠/٣٠ وجد ان الطعن المقدم من السيدان (ح . ت . ب . أ) و (أ . ر . ف . أ) مقدم ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١٤/رابعاً) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار موضوع الطعن الصادر من محكمة الموضوع وهي ((الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية)) . وجد موافقاً للقانون للأسباب التي استند اليها وهي عدم الاختصاص وكذا الامر بالنسبة الى المحكمة الاتحادية العليا لأن اختصاصها في هذا المجال يتعلق بالنظر في قرارات محكمة الموضوع في قبول او رفض تأسيس الحزب وحيث ان الموضوع المطروح للطعن لا يتعلق بهذا او بذلك لذا قرر رد الطعن من جهة الاختصاص وتحميل الطاعن رسوم الطعن وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١٧/١٠/٣٠ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن

العضو
محمد قاسم الجنابي